الباب الرابع تكوين ومصادر المخصصات وإستثمارها

الفصل الأول: أساليب تكوين المخصصات

المبحث الأول: الأسس الفنية

المبحث الثاني: ملاءمة أساليب التمويل الجزئي
والموازنة للنمو الإقتصادي

الفصل الثاني: مصادر تمويل المخصصات

المبحث الأول: مصادر الإشتراكات

المبحث الثاني: المساهمة العامة وصورها

المبحث الثالث: المبادئ الدولييه وخبرة

الدول المختلفة

المبحث الرابع: عوامل توزيع نفقات التأمين

والعلاقات التي تربط بينها

الفصل الثالث: شروط ومجالات الإستثمار

الفصل الأول أساليب تكوين المخصصات

المبحث الأول: الأسس الفنية
المبحث الثاني: ملائمة أساليب التمويل الجزئي
والموازنة للنمو الإقتصادي

المبحث الأول الأسس الفنية

تمهيد:

يعتمد تقدير الأموال اللازمة لمقابلة نفقات نظم المعاشات وفحص المركز المالي لتلك النظم بصفة خاصة والنظم التأمينية بصفة عامة على إستخدام بعض الدوال المالية الإكتوارية التى تحسب وفقا لبعض الأسس الفنية الخاصة بمعدلات الوفاء والعجز الصحى والعجز الاصابى وتدرج الأجر بالنسبة لسن المؤمن عليهم ونسبة المتزوجين بينهم... الخ

وكما كانت الأسس الفنية المستخدمة قريبة من الواقع كلما كانت نتائج الفحص أقرب إلى الحقيقة.

وتحدد الأسس الفنية المشار إليها من واقع الخبرة الاحصائية والمالية التى تعد منها نتائج تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية فى الماضى وتتلخص أهم الأسس الفنية المذكورة فى الأتى:

- ١- معدلات الوفاء بين العاملين بالخدمة وبين أصحاب المعاشات.
- ٢- معدلات العجز الصحى بين العاملين بالخدمة.
- ٣- معدل ريع الاستثمار.
- ٤- تدرج الأجر بحسب سن المؤمن عليهم.
- ٥- نسبة المصروفات الادارية الى الاشتراكات.
- ٦- الأسس الخاصة بتأمين اصابه العمل وأمراض المهنة وتأمين المرض وتأمين البطالة.

ونتناول فيما يلي الأسس التى أجرى على أساسها فحص المركز المالى لنظم التأمينات الاجتماعية المعمول بها فى مصر:

نظام التأمين الإجتماعى للعاملين:

أولاً: معدلات الوفاة:

ويلاحظ هنا الأثر المالى للإختلاف بين الوفيات الفعلية والوفيات المتوقعة وفقاً للأسس الفنية المستخدمة والذى يتم فى اتجاهين متضادين، إذ أن نقص عدد معاشات الوفاة معناه زيادة عدد معاشات التقاعد والعكس بالعكس ومن مؤدى ذلك أن يكون الأثر المالى لهذا الإختلاف بين الوفيات الفعلية والوفيات المتوقعة ضعيفاً ما لم تكن عوامل أخرى تؤثر فى اتجاه معين مثل وجود حد أدنى لمعاشات الوفاة.

ثانياً: معدلات العجز الصحى المستديم:

أسفرت الدراسات التى أجريت لهذا الغرض عن إختلاف معدلات العجز الصحى المستخلص من الخبره العمليه. وفيما يلى جدولاً تفصيلياً بمعدلات الوفاة والعجز المستخدمه فى فحص ١٩٨٧/٦/٣٠:
معدلات العجز والوفاه لكل عمرالمستخدمه ففحص التأمينات الإجتماعيه عام ١٩٨٧

السن	معدل الوفاة	معدل العجز	السن	معدل الوفاة	معدل العجز
١٦	٠,٠٠٢١٦	٠,٠٠٠٠٩	٤١	٠,٠٠٤١٣	٠,٠٠٠٨٩
١٧	٠,٠٠٢٢٥	٠,٠٠٠١٠	٤٢	٠,٠٠٤٣٩	٠,٠٠٠٩٥
١٨	٠,٠٠٢٣١	٠,٠٠٠١١	٤٣	٠,٠٠٤٦٦	٠,٠٠١٠١
١٩	٠,٠٠٢٣٤	٠,٠٠٠١٢	٤٤	٠,٠٠٤٩٥	٠,٠٠١٠٧
٢٠	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠١٣	٤٥	٠,٠٠٥٢٧	٠,٠٠١١٣
٢١	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠١٥	٤٦	٠,٠٠٥٦٣	٠,٠٠١٢٠
٢٢	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠١٧	٤٧	٠,٠٠٦٠٤	٠,٠٠١٢٧
٢٣	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠١٩	٤٨	٠,٠٠٦٥١	٠,٠٠١٣٥
٢٤	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠٢١	٤٩	٠,٠٠٧١٤	٠,٠٠١٤٤
٢٥	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠٢٣	٥٠	٠,٠٠٧٦٤	٠,٠٠١٥٤
٢٦	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠٢٦	٥١	٠,٠٠٨٣١	٠,٠٠١٦٧
٢٧	٠,٠٠٢٣٥	٠,٠٠٠٢٩	٥٢	٠,٠٠٩٠٦	٠,٠٠١٨١
٢٨	٠,٠٠٢٣٦	٠,٠٠٠٣٢	٥٣	٠,٠٠٩٩٠	٠,٠٠١٩٥
٢٩	٠,٠٠٢٣٨	٠,٠٠٠٣٥	٥٤	٠,٠١٠٨٤	٠,٠٠٢١٠
٣٠	٠,٠٠٢٤١	٠,٠٠٠٣٨	٥٥	٠,٠١١٩٠	٠,٠٠٢٢٧
٣١	٠,٠٠٢٤٦	٠,٠٠٠٤٢	٥٦	٠,٠١٣١١	٠,٠٠٢٤٦
٣٢	٠,٠٠٢٥٣	٠,٠٠٠٤٦	٥٧	٠,٠١٤٥٠	٠,٠٠٢٦٦
٣٣	٠,٠٠٢٦٢	٠,٠٠٠٥٠	٥٨	٠,٠١٩٠٨	٠,٠٠٢٨٥
٣٤	٠,٠٠٢٧٣	٠,٠٠٠٥٤	٥٩	٠,٠١٧٨٣	٠,٠٠٣٠٥
٣٥	٠,٠٠٢٨٦	٠,٠٠٠٥٨	٦٠	٠,٠١٩٧٣	٠,٠٠٣٣٥
٣٦	٠,٠٠٣٠٢	٠,٠٠٠٦٣	٦١	٠,٠٢١٧٦	٠,٠٠٣٧٥
٣٧	٠,٠٠٣٢٠	٠,٠٠٠٦٨	٦٢	٠,٠٢٣٤٩	٠,٠٠٤١٥
٣٨	٠,٠٠٣٤١	٠,٠٠٠٧٣	٦٣	٠,٠٢٦٣١	٠,٠٠٤٥٥
٣٩	٠,٠٠٣٦٦	٠,٠٠٠٧٨	٦٤	٠,٠٢٨٩٣	٠,٠٠٥٠٥
٤٠	٠,٠٠٤١٣	٠,٠٠٠٨٩			

ثالثاً: معدل الإستثمار:

إستخدم فى فحص ١٩٨٢/٦/٣٠ معدل ريع استثمار ٦% باعتباراه المعدل الذى يعطيه بنك الإستثمار القومى للأموال المودعة لديه وفى فحص ٨٧/٦/٣٠ اجريت دراسة لحساب معدل ريع الإستثمار الذى يتم تحققة بمراعاة تطور معدلات استثمار أموال التأمينات الإجتماعية على النحو التالى:

- ١- تضمن الخزانه العامة ريع استثمار عن الأموال المودعة لديها لحساب الهيئة بمعدل ريع استثمار قدرة ٥٤ر٥% سنويا.
- ٢- فائض أموال النظام تحول اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ الى بنك الاستثمار القومى بمعدل ريع استثمار قدره ٦% سنويا.
- ٣- بصور القانون ١٩٨٤/٤٧ تقسم أموال الهيئة لدى بنك الاستثمار الى أموال عن اشتراكات الأجرور الثابتة بمعدل استثمار ٦% وأموال عن اشتراكات الأجرور المتغيرة بمعدل استثمار قدره ٨%.
- وفى ضوء ذلك استقر الرأى عند فحص ١٩٨٧/٦/٣٠ على استخدام معدل ريع استثمار بواقع ٦% باعتباراه المستخدم فى الفحص السابق وذلك بالنسبة لحساب القيمة الحالية للالتزامات والموارد المالية. أما بالنسبة للمعاشات القائمة فقد استخدم معدل ريع استثمار ٥,٤% (فوائد بسيطة وليست مركبة) على أموال النظام المحتفظ بها لديها والذى ترتب عليه أن ريع استثمار أموال الهيئة لم يصل الـ ٦% حتى تاريخ الفحص.
- أما بالنسبة لنظام مكافأة ترك الخدمة (شهر عن كل سنة بحد أدنى عشرة شهور) فقد تم استخدام معدل فائدة ٨% حيث أن أموال هذا النظام سوف تستثمر بمعدل ٨% كما أن نسبة الاشتراكات اللازمة للتمويل حسبت باستخدام نفس المعدل.

رابعاً: تدرج الأجرور:

بناء على الدراسة التى تمت فى فحص ١٩٨٢/٦/٣٠ استقر الرأى وقتئذ على ضرورة التفرقة بين القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والعاملين بالخارج بالنسبة لتدرج الأجرور.

وقد تم اعداد جدول للأجور الافتراضية للعاملين وفقا للأعمار المختلفة بالقياس الى أجر افتراضى قدره ١٠٠ جنيه عند سن العشرين وذلك باستخدام العلاقات الآتية:

بالنسبة للعاملين بالقطاع العام:

متوسط الأجر الافتراضى عند السن س = ١٠٠ + ١٥ (س-٢٠)

بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص:

متوسط الأجر الافتراضى عند السن س = ١٠٠ + ١٢ (س-٢٠)

أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج:

تم حساب القيمة الحالية للاشتراكات والالتزامات بافتراض ثبات

الأجر لهذه الفئة من المؤمن عليهم.

أما فى فحص ١٩٨٧/٦/٣٠ فقد استقر الرأى بعد الدراسة التى

أجريت على استخدام معدل ٥% مركب لاعداد التدرج الافتراضى لأجور

المؤمن عليهم فى القطاعين العام والخاص.

ويبين الجدول التالى التدرج الافتراضى فى الأجور فى فحص

١٩٨٢/٦/٣٠ و ١٩٨٧/٦/٣٠:

السن	عام	خاص	السن	عام	خاص	السن	عام	خاص
١٦	٠,٨٢		٣٩	٣,٨٥	٣,٢٨	٢٠	١,٠٠	١
١٧	٠,٨٦		٤٠	٤,٠٠	٣,٤٤	٢١	١,١٠	١,١٢
١٨	٠,٩١		٤١	٤,١٥	٣,٥٢	٢٢	١,١٦	١,٢٤
١٩	٠,٩٥		٤٢	٤,٣٠	٣,٦٤	٢٣	١,٢٢	١,٣٦
٢٠	١,٠٠	١	٤٣	٤,٤٥	٣,٧٠	٢٤	١,٢٢	١,٤٨
٢١	١,١٠	١,١٢	٤٤	٤,٥٦	٣,٨٨	٢٥	١,٢٨	١,٦٠
٢٢	١,١٦	١,٢٤	٤٥	٤,٧٥	٤,٠٥	٢٦	١,٣٤	١,٧٢
٢٣	١,٢٢	١,٣٦	٤٦	٤,٩٠	٤,١٢	٢٧	١,٤١	١,٨٤
٢٤	١,٢٢	١,٤٨	٤٧	٥,٠٥	٤,٢٤	٢٨	١,٤٨	١,٩٦
٢٥	١,٢٨	١,٦٠	٤٨	٥,٢٠	٤,٣٦	٢٩	١,٥٥	٢,٠٨
٢٦	١,٣٤	١,٧٢	٤٩	٥,٣٥	٤,٤٨	٣٠	١,٦٣	٢,٢٠
٢٧	١,٤١	١,٨٤	٥٠	٥,٥٠	٤,٦٠	٣١	١,٧١	٢,٣٢
٢٨	١,٤٨	١,٩٦	٥١	٥,٦٥	٤,٧٢	٣٢	١,٨٠	٢,٤٤
٢٩	١,٥٥	٢,٠٨	٥٢	٥,٨٠	٤,٨٤	٣٣	١,٨٩	٢,٥٦
٣٠	١,٦٣	٢,٢٠	٥٣	٥,٩٥	٤,٩٦	٣٤	١,٩٨	٢,٦٨
٣١	١,٧١	٢,٣٢	٥٤	٦,١٠	٥,٠٨	٣٥	٢,٠٨	٢,٨٠
٣٢	١,٨٠	٢,٤٤	٥٥	٦,٢٥	٥,٢٠	٣٦	٢,١٨	٢,٩٢
٣٣	١,٨٩	٢,٥٦	٥٦	٦,٤٠	٥,٣٢	٣٧	٢,٢٩	٣,٠٤
٣٤	١,٩٨	٢,٦٨	٥٧	٦,٥٥	٥,٤٤			
٣٥	٢,٠٨	٢,٨٠	٥٨	٦,٧٠	٥,٥٦			
٣٦	٢,١٨	٢,٩٢	٥٩	٦,٨٥	٥,٦٨			
٣٧	٢,٢٩	٣,٠٤	٦٠	٧,٠٠	٥,٨٠			

خامسا: نسبة المتقاعدين قبل بلوغ السن المقررة للتقاعد:

من المزايا التي تضمنها قوانين التأمينات الاجتماعية حق التقاعد الاختياري قبل سن التقاعد حيث يستحق للمؤمن عليه الذي أكمل عشرين سنة اشتراك معاش تقاعد يخفض بنسب حددتها القوانين تعتمد على عمره عند التقاعد. وهذه النسب تقل بفارق كبير عن نسب التخفيض اللازمة اكتواريا. الأمر الذي يترتب عليه القيمة الحالية لهذه المعاشات.

وقد تم حساب نسب التخفيض الواجب اتباعها فكانت كما يلي :
النسب الاكتوارية لتخفيض المعاش المبكر للمؤمن عليهم

النسب الاكتوارية لتخفيض المعاش المبكر للمؤمن عليهم	النسب التخفيض الواجب تطبيقها
٤٠	٥٨ %
٤٥	٥٢ %
٥٠	٤١ %
٥٥	٢٤ %
٥٩	٥ %

ونظرا لأن حالات التقاعد المبكر في مجموعة المؤمن عليهم لا تمثل ظاهرة متكررة فقد تم تجاهل هذا الأثر عند فحص المركز المالي في ١٩٨٢/٦/٣٠ مع التوصية بمراعاة أثر ذلك في الفحص التالي بما يتفق والتعديلات التي تمت بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٨٤ ومع ذلك فقد تقرر فحص المركز المالي الذي تم في ١٩٨٧/٦/٣٠ الآثار الماليه المشار اليها باعتبار أن حالات التقاعد المبكر لا زالت لا تمثل ظاهره متكرره.

سادسا: نسبة المتزوجين بين المؤمن عليهم:

أتبعت النسب التاليه في فحص المركز المالي في ١٩٧٧ وفي ١٩٨٢/٦/٣٠.

نسبة المتزوجين بين المؤمن عليهم لدى هيئة التأمينات الإجتماعية

نسبة المتزوجين	سن المؤمن عليه
٦,٥ %	٢٠
٣٠ %	٢٥
٨٠ %	٣٠
٩٠ %	٣٥
٩٥ %	٤٠
١٠٠ %	٤٥ فأكثر

أما فى فحص ١٩٨٧/٦/٣٠ فقد أعتبرت نسبة المتزوجين من المؤمن عليهم ١٠٠% لجميع الأعمار أخذاً على جانب الحيطة.

سابعاً: العلاقة بين سن المؤمن عليه وسن زوجته وسن أصغر الأولاد:

حتى يمكن حساب القيمة الحالية لمعاش الأرملة بعد وفاة المؤمن عليه تمت دراسة العلاقة بين سن المؤمن عليه وسن زوجته عند فحص ١٩٧٧.. وعند فحص ١٩٨٢/٦/٣١ تبين أنه لم يحدث أى تغيير جوهرى فى التكوين الأسرى للمجتمع أو العلاقة بين سن الزوج والأرملة الأمر الذى ترتب عليه أن تم الاستعانة بالعلاقات المستخدمة فى الفحص السابق وهى:

سن المتزوج	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٥٥	٦٠
فارق السن	١	٢	٥	٧	٩	١١	١٢

وعند فحص ٨٧/٦/٣٠ أجريت دراسة جديدة العلاقة بين سن المؤمن عليه وسن زوجته وكذلك بالنسبة للأولاد وبعد الدراسة استقر الرأى على العلاقات الآتية:

العلاقة بين عمر المؤمن عليه و افراد اسرته

سن الزوج	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٥٥	٦٠
سن الزوجة	١٩	٢٣	٢٧	٣١	٣٥	٤٧	٥١
سن اصغر الأولاد	١	٢	٣	٤	٧	١٣	١٥

ثامنا: المصروفات الإدارية:

في ١٩٨٢/٦/٣٠ أسفرت دراسة البيانات الخاصة بالمصاريف الادارية خلال السنوات ١٩٨٢/٧٧ عن ان نسبة المصروفات الاداريه إلى مجموع الاجور هي ١,١٤٤%.

وفي ضوء ذلك تم فحص المركز المالي في ١٩٨٢/٦/٣٠ بمراعاة أن نسبة المصاريف الاداريه ١,٢٥% من مجموع الاجور لتوقع زيادة المصروفات الادارية لتدعيم الأجهزة الادارية والفنية بالهيئة لمقابلة الزيادة الضطرده فعدد المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين.

وقد تم توزيع المصروفات الاداريه على القطاع العام والقطاع الخاص وأصحاب الأعمال والعاملين بالخارج وفقا للبيان التالي الذي يوضح نسب المصاريف الادارية بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة:

١	القطاع العام	٠,٥٩% من جملة الأجور
٢	القطاع الخاص	٢,٤% من جملة الأجور
٣	أصحاب الأعمال	١,٦% من جملة الأجور
٤	العاملين بالخارج	٢,٤% من جملة الأجور

وعند فحص المركز المالي في ١٩٨٧/٦/٣٠ تم تتبع البيانات الخاصة بالمصاريف الإدارية خلال السنوات ١٩٨٧/٨٣ من واقع أرقام ختاميات الهيئة حيث تبين أن الأجور والمستلزمات السلعية والخدميه والتحويلات الجارية الى ايرادات النشاط الجارى كانت على النحو التالي:

تطور نسب المصاريف الادارية لهيئة التأمينات الإجتماعية الى الاجور
(لاحظ اثر التعديلات اجر الاشتراك في ابريل ١٩٨٤)

السنة	نسبة المصاريف الادارية للأجور التامينية
٨٣	% ٤,٨٠٥٣٥
٨٤	% ٤,١٨٥٧٤
٨٥	% ٣,٥٨٢٠٨
٨٦	% ٣,٥٧٧٤٧
٨٧	% ٢,٨٤٧٥٥

وبمراعاة الاتجاه التناقصى للنسبة المشار اليه تم تحديد
الاحتياطي المخصص للمصروفات الادارية المستقبلية باعتبار ان نسبة
المصروفات الادارية ٢% فقط.

تاسعا: القيم الحالية لدفعات معاشات الأولاد والبنات والأرامل:

استخدمت المعاملات الآتية لحساب القيم الحالية لدفعات المعاش
وهي موضحة بالنسبة لبعض الأعمار فقط.

القيم الحالية لدفعات المعاش

السن	القيمة الحالية للمعاش	السن	القيمة الحالية للمعاش
٠	٢٠,٩٧٠	٢٠	١٩,٤٤١
٥	٢٠,٦٥٧	٣٠	١٨,١٨٧
١٠	٢٠,٢٩٢	٤٠	١٦,٣٠٠
١٥	١٩,٨٩٢	٥٠	١٣,٧٢١

نظام التأمين الإجتماعى لأصحاب الأعمال

أجرى فحص للمركز المالى للنظام فى ١٩٨٧/٦/٣٠ بمراعاة التوزيع العمري للمؤمن عليهم البالغ عددهم وقتئذ حوالي ١,٠٨ مليون ودخول اشتراكهم على النحو التالى:

التوزيع العمري للمؤمن عليهم فى ١٩٨٧/٦/٣٠

السن	العدد	جملة الدخول	السن	العدد	جملة الدخول
٢١	١٤٥٨١	٦٦١١٢.٢	٤٤	١٥٩٨٥	٧٢٤٧٨٣٧
٢٢	٢٨٦٢١	١٢٩٧٧٥٤٦	٤٥	١٤٧٩٧	٦٧.٩١٤٦
٢٣	٣٥٥٣٣	١٦١١١٧٤٥	٤٦	١٤٦٨٩	٦٦٦.١٧٤
٢٤	٣٤٣٤٥	١٥٥٧٣.٥٥	٤٧	١٥٨٧٧	٧١٩٨٨٦٥
٢٥	٤١.٤٢	١٨٦.٩٣١١	٤٨	١٣٦.٩	٦١٧.٤٥٦
٢٦	٤٢٨٧٨	١٩٤٤١٨٣٢	٤٩	٣٣٣٢٩	١.٥٧٧٩٢
٢٧	٣٨٥٥٨	١٧٤٨٢٩٥٨	٥٠	١٢٥٢٩	٥٦٨.٧٣٧
٢٨	٤٥٧٩٤	٢.٧٦٤.٧٣	٥١	١٢.٩٦	٥٤٨٤٨٤٨٩
٢٩	٤٠٦١٠	١٨٤١٣٤٢٣	٥٢	١١٣٤٠	٥١٤٢.٤٦
٣٠	٤٧.٩٠	٢١٣٥١٧٣٥	٥٣	١.٥٨٤	٤٧٩٩٢٤٣
٣١	٤٢٧٧.٠	١٩٣٩٢٨٦١	٥٤	١.٩.٨	٤٩٤٦١٥٩
٣٢	٤١٢٥٨	١٨٧.٢٥٤	٥٥	١.٢٦.٠	٤٦٥٢٣٢٨
٣٣	٤٥٩.٢	٢.٨١٣.٤٥	٥٦	٩٦١٢	٤٣٥٨٤٩٦
٣٤	٣٧٤٧٨	١٦٩٩٣٢٣٩	٥٧	١.٤٧٦	٤٧٥.٢٧١
٣٥	٤١٧٩٨	١٨٩٥٢١١٤	٥٨	٨١.٠	٣٦٧٢٨٩.٠
٣٦	٤٠.٧١٨	١٨٤٦٢٣٩٥	٥٩	٦١٥٦	٢٧٩١٣٩٧
٣٧	٣٢٢٩٣	١٤٦٤٢٥٨٩	٦٠	٣٦٥.٥	١٦٥٥٢٤٩٢
٣٨	٣١٤٢٩	١٤٢٥.٨١٤	٦١	٨٧٤٨	٣٩٦٦٧٢١
٣٩	٢٩٨.٩	١٣٥١٦٢٣٦	٦٢	٧٨٨٤	٣٥٧٤٩٤٧
٤٠	٢٣٥٤٥	١.٦٧٥٨٦٨	٦٣	٨٦٤.٠	٣٩١١٧٥.٠
٤١	٢٤.٨٥	١.٩٢.٧٢٧	٦٤	١٢٤٢١	٥٦٣١٧٦٥
٤٢	٢.٤١٣	٩٢٥٥٦٨٣	٦٥	٧٢٣٦	٣٢٨١١١٥
٤٣	١٧٧١٣	٨.٣١٣٨٧		١.٨.٠.٤٤	٤٨٩٧١٨٧.٠

وفى مجال بيان نسبة الاشتراكات (من الدخل) اللازمة لمقابلة
المزايا أسفرت نتائج الفحص الاكتوارى عن النسب الموضحة بالجدول
التالى:

النسب الإكتواريه
لإشتراكات نظام التأمين الإجتماعى لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم

نسبة الالتزام عند بدء الاشتراك								
السن	معاش شيخوخة	معاش وفاه	معاش عجز	منحة وفاه	مبلغ تأمين	مصاريف ادارية	تقليات عكسية	مجموع
٢٠	٢,٧٣	٣,٤٩	٠,٦٠	٠,٢٣	٠,٧٢	٢,٠	٠,٣٩	١٠,١٦
٢٥	٣,٥٥	٣,٨٧	٠,٧٤	٠,٣١	٠,٧٤	٢,٠	٠,٤٦	١١,٦٧
٣٠	٤,٣١	٣,٤٣	٠,٩١	٠,٣٧	٠,٧٧	٢,٠	٠,٥٤	١٣,٣٣
٣٥	٥,١٨	٥,٢٠	١,٠٧	٠,٤٧	٠,٨١	٢,٠	٠,٦٤	١٥,٣٧
٤٠	٦,١٤	٦,١٩	١,٢٦	٠,٦١	٠,٨٦	٢,٠	٠,٧٥	١٧,٨١
٤٣	٦,٧٣	٦,٩٢	١,٤٠	٠,٧٠	٠,٨٧	٢,٠	٠,٨٣	١٩,٤٥
٤٥	٧,١٠	٧,٤٩	١,٤٩	٠,٧٧	٠,٨٨	٢,٠	٠,٨٩	٢٠,٦٢
٥٠	٧,٨٠	٩,٣٠	١,٧٨	٠,٩٧	٠,٨٨	٢,٠	١,٠٤	٢٣,٧٧
٥٥	٣,٨١	١١,٦٠	٢,١٣	١,٠٣	٠,٨٢	٢,٠	٠,٩٧	٢٢,٣٦

وبحساب السن المتوسط للمؤمن عليهم المشتركين فى النظام وجد
أنه ٤٣ سنة.
وأن نسبة الاشتراكات اللازمة لمقابلة المزايا هى ١٩,٥%.

نظام التأمين على العاملين المصريين فى الخارج

أجرى فحص المركز المالى للنظام فى ١٩٨٧/٦/٣٠ بمراعاة
التوزيع العمومى للمؤمن عليهم (البالغ عددهم وقتئذ حوالى ٢٩,٤ ألف مؤمن
عليهم) وأجور إشتراكهم كما يلى:

التوزيع العمري للمصريين العاملين بالخارج في ١٩٨٧/٦/٣٠

السن	العدد	جملة الدخول	السن	العدد	جملة الدخول
٢١	٣٦	٧٤٨٧٨	٤٢	١٤٢٠	٣٠١٣٨٦٧
٢٢	٤٨	٩٩٨٣٨	٤٣	١٢٨١	٢٧٢٠٥٨٧
٢٣	٨٩	١٨٧١٩٦	٤٤	١٠٠١	٢١٢٧٧٩٩
٢٤	١٦٠	٣٣٦٩٥٢٣	٤٥	١٠٢٢	٢١٧١٤٧٨
٢٥	٢٦٧	٥٦٧٨٢٩	٤٦	١٠٠٤	٢١٣٤٠٣٩
٢٦	٣٦٥	٧٧٣٧٥٤	٤٧	٨٨٢	١٨٧١٨٩٦٤
٢٧	٥٨٥	١٢٤١٧٣٦	٤٨	٨١٧	١٧٣٤٦٨٦
٢٨	٦١٨	١٣١٠٣٧٥	٤٩	٦٧١	١٤٢٢٦٩٢
٢٩	٩٣٦	١٩٨٤٢٨١	٥٠	٥٤٧	١١٦٠٦١٧
٣٠	١٠٢٥	٢١٧٧٧١٨	٥١	٥٣٥	١٣٣٥٦٥٨
٣١	١١٧٤	٢٤٨٩٧١٢	٥٢	٣٥١	٧٤٢٥٤٦
٣٢	١١٥٧	٢٤٥٧٨٥١٢	٥٣	٣٦٥	٧٧٣٧٤٥
٣٣	١٣٥٥	٢٨٧٦٥٨٤	٥٤	٢٧٩	٥٩٢٧٨٨
٣٤	١٣٤٣	٢٨٥١٦٢٥	٥٥	١٩٦	٤١٨٠٧٢
٣٥	١٣٦١	٢٨٨٩٠٦٤	٥٦	٢١٧	٤٦١٧٥١
٣٦	١٢٩٨	٢٧٥٨٠٢٦	٥٧	١٣١	٢٨٠٧٩٥
٣٧	١٤٥٣	٣٠٨٢٥٠٠	٥٨	١٢٥	٢٦٨٣١٥
٣٨	١١٣٨	٢٤١٤٨٣٣	٥٩	٤٨	٩٩٨٣٨
٣٩	١٣٦٤	٢٨٩٥٣٠٤	٦٠	٦٢	١٣١٠٣٧
٤٠	١٤٠٨	٢٩٨٨٩٠٢			
٤١	١٢٦٠	٢٦٧٦٩٠٨			
				٢٩٣٩٤	٦٢٣٩٨٧٨٧

وفي مجال إستخلاص نسبة كفاية الإستراكات من الأجر اللازمة لمقابلة المزايا بمعدل ربع إستثمار ٦% إتضحت النتائج التالية:

الإشتركات الإكتوارية
لنظام التامين الإجتماعى للمصريين العاملين بالخارج

نسبة الإلتزام عند بدء الإشتراك							السن	
مجموع	تقليات عكسية	مصاريف ادارية	مبلغ تأمين	منحة وفاه	معاش عجز	معاش وفاه	معاش شيخوخة	
١١,٨٧	٠,٤٧	٢,٠	٠,٧٢	٠,١٧	٠,٥٤	٣,١٦	٤,٨١	٢٠
١٤,٠٢	٠,٥٧	٢,٠	٠,٧٤	٠,٢٤	٠,٦٧	٣,٤٥	٦,٣٥	٢٥
١٦,٢٠	٠,٦٨	٢,٠	٠,٧٧	٠,٢٧	٠,٨١	٣,٨٨	٧,٧٩	٣٠
١٨,٩٩	٠,٨١	٢,٠	٠,٨٢	٠,٣٥	٠,٩٦	٤,٥١	٩,٥٤	٣٥
٢٢,٤١	٠,٩٧	٢,٠	٠,٨٧	٠,٤٥	١,١٢	٥,٣٥	١١,٦٥	٤٠
٢٤,٨٢	١,٠٩	٢,٠	٠,٨٩	٠,٥٢	١,٢٣	٥,٩٨	١١,١٣	٤٣
٢٦,٦٠	١,١٧	٢,٠	٠,٩١	٠,٥٧	١,٣٢	٦,٤٤	١٤,١٩	٤٥
٣١,٧٥	١,٤٢	٢,٠	٠,٩٣	٠,٧١	١,٥٥	٧,٨٩	١٧,٢٥	٥٠

وبحساب السن المتوسط لسن المشتركين فى النظام وجد أنه ٤٣ سنة.
وأن نسبة الاشتراكات اللازمة لمقابلة المزايا هي ٢٥%.

نظام التأمين الإجماعى الشامل

ترجع المراحل الأولى لنظام التأمين الإجماعى الشامل إلى عام ١٩٧٥ حين صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الإجماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الإجماعى.

وفى عام ١٩٨٠ صدر قانون نظام التأمين الإجماعى الشامل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ووفقا له إمتدت معاشات تأمين الشيخوخة والعجز على النحو التالى:

أولاً: معاشات قانون الإصدار (معاشات السادات):

وهذه تؤدى لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١/٧/١٩٨٠ ولم يستحق معاشا بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقا لأحكام قوانين التأمين الإجماعى أو التأمين والمعاشات مع مراعاة خصم الاشتراكات المقرره بقانون التأمين الإجماعى الشامل (٣٠ قرشا شهريا حتى ٣٠/٦/١٩٩٣) عن عشر سنوات وذلك فى حدود ربع المعاش المستحق.

وقد تقرر معاش السادات اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ بواقع عشر جنيهات شهريا تمت زيادتها اعتبارا من ١/٦/٩١ بواقع خمسة جنيهات شهريا تتحملها الخزانه العامه واعتبارا من ١/٧/١٩٩٢ تمت زيادة المعاشات المشار اليها مضافا اليها زيادة الخمسة جنيهات بواقع ٢٠% منها لتصبح ١٨ جنيها مع تحمل الخزانه العامه لهذه الزيادة واعتبارا من ١/٧/١٩٩٣ أضيفت زيادة جديده قدرها جنيهان ليتضاعف المعاش من ١٠ جنيهات قبل ١/٦/١٩٩١ إلى عشرين جنيها اعتبارا من ١/٧/١٩٩٣.

ثانياً: معاشات قانون التأمين الإجتماعى الشامل:

وقد حددت فى البدايه بمبلغ قدره ١٢ جنيه شهرياً تتحمل الخزانه العامه نصفه بمعنى أن التزامات الصندوق مقابل معاش قدره ٦ جنيه شهرياً فقط.

هذا وإعتباراً من ١٩٩١/٦/١ ووفقاً للماده الثانيه من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ تمت زياده المعاشات المشار اليها بواقع خمسة جنيهات شهرياً لتصبح ١٧ جنيه شهرياً مع تحمل الخزانه العامه بقيمة زياده الخمسة جنيهات شهرياً المشار اليها.

وإعتباراً من ١٩٩٢/٧/١ ووفقاً للماده الثانيه من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ تمت زياده المعاش مضافاً اليه زياده القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ بواقع ٢٠% مع جبر كسر الجنيه إلى جنيه ليصبح ٢١ جنيه ونصت الماده الثالثه على تحمل الخزانه العامه بقيمة الزياده الجديده.

وإعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ وبمقتضى الماده الأولى من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ أضيفت زياده جديدة قدرها أربعة جنيهات للمعاشات المستحقه أو التى تستحق ليصبح مقدار المعاش وزياداته خمسة وعشرون جنيه ونصت الماده الثالثه من القانون المشار اليه لتنص على تحمل الخزانه العامه ليس فقط باعباء الزياده وإنما بقيمة الفرق بين مجموع الحقوق المنصرفه خلال كل سنة مالىه ومجموع الموارد المحصله خلال السنه.

واتساقاً مع تحمل الخزانه العامه للفرق بين نفقات النظام وموارده جاءت الفقره الثانيه من الماده الثالثه المشار اليها لتلغى الماده الثامنه من قانون التأمين الإجتماعى الشامل الخاصه بفحص المركز المالى للحساب الخاص بهذا التأمين وهكذا تم اتباع اسلوب الموازنه السنويه.

نظم التأمين الإجتماعى الخاص البديلة

دور النظم البديلة ومجالها:

نظراً لقومية وإجبارية نظام التأمين الإجتماعى القومى فقد إقتصر إهتمامه على الإحتياجات التأمينية ذات الإهتمام العام المشترك وترتبط مزاياه بشروط مؤهله ترتبط بتحقق الخطر ولا تمتد لسلوك العامل وانضباطه.

ولا يمكن بالتالى استخدام المزايا القومية كوسيلة لمحافظة الهيئات والشركات على عمالتها المدربة واجتذابها لعمالة جديدة وهو الأمر الذى تنجح فى تحقيقه صناديق التأمين البديله (والتكميلية) بحكم طبيعتها الاختيارية ومجالها الفئوى المحدود.

وهكذا تنتشر صناديق التأمين الخاصة على الصعيدين الدولى والمحلى كوسيلة فعالة تلجأ إليها العديد من الهيئات والشركات لجذب العمالة الجيدة والمحافظة على العمالة المدربة ذات الخبرة من خلال توفير حماية تأمينية بديلة أو إضافية لتلك التى تقدمها نظم التأمين الاجتماعى القومية.

وهكذا تتمثل الأسس التأمينية للصناديق الخاصة فيما يلى:

١- تتعدد صور المزايا التأمينية التى يمكن لصناديق التأمين الخاصة تقديمها على أنه يتعين عند تحديد مزايا كل صندوق على حده تكامل تلك المزايا مع تلك التى يوفرها النظام القومى وتوزيعها بما يتفق والاحتياجات الخاصة لجماعة المؤمن عليهم أعضاء الصندوق مع تحقيق قدر من المرونة لتلبية الظروف الفردية بمراعاة حرية كل عضو فى الانضمام والانسحاب.

ونظراً لمحدودية مجال الصناديق فىراعى عند توفير مزايا تأمينية ملموسة فى حالتى الوفاة والعجز المبكر إعادة تأمين هذين الخطرين لصالح الصندوق تحقيقاً لاستقراره المالى.

٢- عند تحديد مستوى المزايا والشروط المؤهلة لاستحقاقها يتعين ربط ذلك بسلوك العاملين وانضباطهم.

٣- نظراً لمسايرة الأجور للارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة والأسعار يجب ربط المزايا التأمينية بالأجر أو متوسط الأجر خلال الفترة السابقة مباشرة على انتهاء الخدمة.

٤- حتى يمكن للصناديق تحقيق هدفها الانتاجى المرغوب فيه على مستوى رجال الإدارة فإن من الضرورى والملائم مساهمة أصحاب الأعمال فى تمويل نفقات المزايا بما يجاوز النسب المقرره بالنظام القومى.

إرتباط الأسس الفنية والاكتوارية لصناديق التأمين الخاصة بطبيعة ومجال ودور تلك الصناديق:

وفى هذا الشأن يلاحظ:

١- إتفاقاً مع محدوديه عضوية صناديق التأمين فإن من المناسب إجراء الحسابات الاكتوارية وفقاً لأسلوب التمويل الكامل الذي يهتم بتوازن المزايا والاشتراكات بالنسبة لمجموعة الأعضاء الموجودين فى تاريخ إجراء تلك الحسابات.

٢- أهمية تحديد معدل تدرج الأجور فى ضوء التحليل الاحصائى الفعلى لأجور العاملين أعضاء كل صندوق على حده وفقاً لأعمارهم (والتي يتبين من الدراسة غيرها من فترة لأخرى) ووفقاً للائحة الأجور والعلاوات المتبعة بالجهة التى ينشأ فيها الصندوق.

٣- تغيير معدلات تدرج الأجور من فترة زمنية لأخرى مما يستلزم فحص المركز المالى لكل صندوق على فترات دورية.

٤- أيا ما كانت سياسة وأوجه الاستثمار فإن من المفترض تحقيق ريع لأموال صندوق التأمين وبالتالي وجود معدل للإستثمار يعتبر عاملاً أساسياً Cardinal factor فى تقدير نفقات المزايا ومقدار الاشتراكات.

ولبيان ذلك نشير إلى بيانات الجدول التالي التي يوضح إلى أي مدى يتناقص الاشتراك السنوى اللازم، كدفعة فورية مؤكدة، لأداء ١٠٠٠ جنيه فى نهاية عدد معين من السنوات وذلك كلما زاد معدل الاستثمار:

الاشتراك السنوى لأداء رأسمال ١٠٠٠ جنيه
فى نهاية عدد من السنوات

مدد السداد بالسنوات				معدل الاستثمار %
٢٠	١٥	١٠	٥	
٢٨,٨٠٠	٤٤,١٠٠	٧٥,٧٠٠	١٧٢,٤٠٠	٥
٢٥,٧٠٠	٤٠,٥٠٠	٧١,٦٠٠	١٦٧,٤٠٠	٦
٢٢,٨٠٠	٣٧,٢٠٠	٦٧,٦٠٠	١٦٢,٥٠٠	٧
٢٠,٢٠٠	٣٤,١٠٠	٦٣,٩٠٠	١٥٧,٨٠٠	٨
١٧,٩٠٠	٣١,٢٠٠	٦٠,٤٠٠	١٥٣,٣٠٠	٩٠
١٥,٩٠٠	٢٨,٦٠٠	٥٧,٠٠٠	١٤٨,٩٠٠	١٠
١٤,٠٠٠	٢٦,٢٠٠	٥٣,٩٠٠	١٤٤,٧٠٠	١١

ونظرا للأثر الملحوظ لإستخدام معدل فائدة معين فى الحسابات الإكتوارية لصناديق التأمين الخاص يتعين علينا إستخلاص المعدل المناسب دون تحوط زائد يؤدى إلى المغالاة فى تقدير الإشتراكات ثم تراكم فائض يستفيد منه الأعضاء الجدد أو من تنتهى خدمتهم بعد عدة سنوات دون غيرهم بما لا يحقق العدالة التأمينية بين الأعضاء.

وفى ذات الوقت يجب الحد من التفاؤل الزائد باختيار معدل مرتفع يؤدى فى البداية إلى انخفاض الإشتراكات ثم يظهر فى السنوات اللاحقة عجزا يؤثر على حقوق الأعضاء ويؤدى عندئذ إلى أن يصبح من تنتهى خدمتهم فى السنوات الأولى فى مركز أفضل ممن تستمر عضويتهم لفترة طويلة أو يلتحقون بالعمل فى السنوات التالية.

وفى سبيل استخلاص المعدل المناسب يجب الإسترشاد بالساند فى السوق مع مراعاة الأحكام والشروط القانونية المتعلقة باستثمارات الصناديق البديله.

٥- معدل المصاريف الادارية: وهذه تشمل مصاريف تحصيل الاشتراكات واداء المزايا فضلاً عن أجور المستشارين فى مجالات الاستثمار والتأمين والشئون القانونية والاكتوارية.

وعادة ما تنص النظم الأساسية لصناديق التأمين على تحمل الشركات ببعض الأعباء الادارية (كتوفير مقر أو مطبوعات) مع تقرير حد أقصى للمصاريف الإدارية وفقاً لحجم العضوية والموارد والمزايا يتراوح عادة بين ٢% فى النظم ذات العضوية الكبيرة أو التى تتميز مزاياها بالتعدد أو الدورية وبالتالي تكون مواردها السنوية أو التأسيسية مرتفعة وتصل إلى ٥% فى النظم ذات العضوية أو المزايا والموارد المحدودة.

وعند إنشاء صندوق تأمين جديد يفترض عند إجراء الحسابات الاكتوارية أقصى معدل للمصاريف الادارية ينص عليه النظام الأساسى، أما بالنسبة للصناديق القائمة فيتعين عند فحص مركزها المالى الاعتداد بالخبرة المتاحة فى السنوات السابقة.

ضمانات لوفاء النظم البديله بالتزاماتها:

يتعين على صندوق التأمين الاجتماعى الخاص أن يقوم بإجراء فحص للمركز المالى يجريه أحد الخبراء الاكتواريين المقيدىن فى السجل المعد لذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن شركات التأمين.

ويتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة كما يتعين فى حالة وجود عجز فى أموال الصندوق أن يوضح الخبير أسبابه والوسائل التى أتخذت لتسويته ولتلافي حدوثه مستقبلاً.

ويجوز لوزارة التأمينات إذا رأت ضرورة لذلك أن تطلب إجراء هذا الفحص فى أى وقت قبل مضى الخمس السنوات المشار إليها.

ويتعين إرسال نسخة من تقرير فحص المركز المالى للصندوق دورياً إلى وزارة التأمينات فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

ويختص مجلس إدارة صندوق التأمين الاجتماعي الخاص باقتراح السياسة الاستثمارية لأمواله وإقتراح البرامج التنفيذية لهذه السياسة، وله أن يعهد إلى لجنة تشكل من بين أعضائه بمهمة الإستثمار على أن تعمل تحت إشرافه ومسئوليته.

ويتعين توافر الشروط الآتية في مجال إستثمار أموال الصندوق:
(أ) اختيار قنوات الاستثمار التي تستهدف الاحتفاظ بأموال الصندوق بحيث لا تكون عرضه للضياع كلياً أو جزئياً.
(ب) تحقيق أكبر معدل للربح مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق عن المعدل المستخدم في تقرير المركز المالي وإلا التزمت الجهة المنشئة للصندوق بسداد الفرق.
(ج) مراعاة تنوع أوجه الاستثمار مع مساهمة الأموال بقدر الإمكان في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للأعضاء دون الإخلال بشرطى الضمان ومعدل الربح.
(د) ضرورة توافر السيولة النقدية للوفاء بالالتزامات.

وتحدد اللائحة التنفيذية القنوات التي يتعين استثمار أموال الصندوق من خلالها والشروط والأوضاع والضوابط التي يجب اتباعها في مجال الاستثمار في هذه القنوات.

ويصدر وزير التأمينات قراراً بحل صندوق التأمين الاجتماعي الخاص وتصفيته إذا أصبح نظام التأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي مساوياً أو أفضل من النظام الخاص وذلك ما لم تضاف الجهة المنشئة للصندوق مزايا أفضل خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ العمل بتعديل قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.

المبحث الثاني ملاءمة أساليب التمويل الجزئي والموازنة للنمو الإقتصادي

من الطبيعي أن تهتم نظم التأمين الإجتماعي بالتحقق من كفاية أموالها لمواجهة إلتزاماتها شأنها في ذلك شأن أي نظام آخر، وبالتالي فإنها تسعى لتقدير إشتراكاتها عند المستوى الذي يكفل لها ذلك.

ومع ذلك فقد تأثر نظام التأمين الإجتماعي عند نشأته بالفكر السائد بين إكتواري نظم التأمين الخاص حول قدرة هذه النظم على الوفاء باللتزاماتها رغم اختلاف طبيعة هذين النوعين من النظم، مما يستلزم البحث في تحديد أسلوب التمويل الملائم والمبررات النظرية والعملية للعدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى الأساليب الحديثة ثم نتناول بالدراسة مشاكل نظم المعاشات في ضوء التغيرات الإقتصادية لإستخلاص أسلوب التمويل الملائم للنمو الإقتصادي.

ونتناول ذلك فيما يلي :-

أولاً: تطور المفهوم الاكتواري لقدرة نظام التأمين على الوفاء باللتزاماته:

اعتاد الاكتواريون على حساب ما يسمى بالاحتياطي الرياضي أو الاحتياطي الاكتواري للالتزامات المستقبلية لنظام التأمين والذي يمكن مقابلته بأصول معينة تمثل نسبتها الى هذا الاحتياطي درجة التمويل.

ومنذ البداية تلتزم جمعيات التأمين التبادلي وشركات التأمين الخاص بالتغطية الكاملة للالتزاماتها بحيث لا تقل درجة التمويل عن ١٠٠% ونكون بصدد ما يسمى بالتمويل الكامل وذلك تأسيساً على اعتبارات تاريخية ترجع الى نشأة التأمين وإتفاقا مع الانضمام التعاقدى الاختياري وفكرة العدالة الفردية وهو ما تنص عليه عادة تشريعات الدول المختلفة الصادرة في شأن الرقابة والاشراف على هيئات التأمين الخاص.

وإتفاقا مع ذلك فلنا أن نتوقع تحديد المفهوم الأكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته وبالتالي لمفهوم أسلوب التمويل الملائم، بكفاية الأموال المتاحة لديه فى تاريخ معين لمقابلة القيمة الحالية للمزايا المستقبلية للمؤمن عليهم الموجودين فى هذا التاريخ فضلا عن مقابلة كافة الحقوق القائمة لمن تم تقاعدهم فى التاريخ المشار اليه أو قبله.

على أنه نظرا لعدم التلازم الزمنى بين الوجود الفعلى للأصول وبين الإلتزامات المستقبلية فقد حدد الإكتواريين التقليديون المفهوم السابق بما يلى:-

التأكد من النفقات المحتملة فى المستقبل ووسائل مواجهتها حتى اذا فرض وتوقف النظام فى أى وقت أمكن وقتئذ لذوى المعاشات الحصول على معاشاتهم ووجدت لدى الصندوق أصول كافية لمواجهة حقوق المؤمن عليهم الموجودين حينئذ.

ويفترض هذا المفهوم صندوقا مغلقا أو مجموعة محدودة من المؤمن عليهم يستمر النظام من خلالها دون مراعاة لإفترض مؤمن عليهم جدد فى المستقبل ومن هنا فقد أتبع هذا المفهوم بالنسبة لنظم المعاشات الخاصة مدودة المجال خاصة مع عدم مراعاة مدد الخدمة السابقة.

ووفقا للمفهوم محل المناقشة تتحدد الإشتراكات بمعدل متساو أو معدل متوسط موحد بحسب بحيث يحقق التوازن الإكتوارى بين النفقات والإيرادات مع مراعاة المزايا المدفوعة والمستقبلية للمؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ التقدير (مجموعة أو صندوق مغلوق)، ومن هنا فان من المحتمل حصول بعض المؤمن عليهم على معاشات أفضل من غيرهم نتيجة لارتفاع أجورهم بمعدل أسرع فضلا عن أن ذوى الأعمار الكبيرة نسبيا عند بدء النظام سيحصلون على حقوق أكبر من إشتراكاتهم وذلك فى غير صالح من هم أصغر سنا.

وعلى أى حال فقد تطور المفهوم الضيق لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته إلى مفهوم أكثر اتساعا للنظم الحكومية العامة وبمقتضاه تعنى قدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته ما يلى:

أن يوضع مقدما نظاما للمزايا المقررة وللإلتزامات اللازمة لمواجهة نفقاتها بحيث تتوازن قيمة الإلتزامات الحالية والمستقبلية للنظام في لحظة ما مع قيمة الأصول الحالية والمحتملة لذات النظام في ذات اللحظة.

ويسمح هذا المفهوم بالتقدير الإكتواري للإلتزامات والحقوق المستقبلية للنظام ككل بحيث يتم التوازن بين الإيرادات والنفقات ليس فقط بالنسبة إلى المؤمن عليهم الموجودين في تاريخ معين بل أيضا بالنسبة إلى المؤمن عليهم المتوقعين في المستقبل سواء في ذلك المستقبل البعيد حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق المفتوح أو المستقبل القريب (عدد محدود من السنوات) حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق شبه المفتوح.

ولما كانت نفقات مزايا الأجيال الجديدة من المؤمن عليهم (الأصغر سنا) تكون عادة أقل منها بالنسبة للمؤمن عليهم من الجيل الأول فإن الإلتزامات التي تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح والتي تسمى بالقسط العام المتوسط تكون منخفضة نسبيا عن تلك التي تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المغلق إذ تقع بين القسط اللازم للجيل الأول والقسط الخاص بالأجيال الجديدة من المؤمن عليهم.

وكما لاحظ البعض بالنسبة لمفهوم الصندوق المغلق، فإن أسلوب الصندوق المفتوح يعتبر وبصورة أكثر وضوحا في صالح المؤمن عليهم الأكبر سنا إذ يعطيهم ميزة واضحة على حساب المؤمن عليهم الأصغر سنا ومن سيتم التأمين عليهم من الأجيال المستقبلية ومن هنا قيل انه ينقل للأجيال المستقبلية إلتزامات الجيل الحالي وكأن الأب يترك ديننا للأبن كما قيل بأن من غير المنطقي محاسبيا أن تتضمن حساباتنا موارد من أشخاص لم ينضموا بعد للصندوق بل ولم يولدوا، خاصة وأن هناك شكوكا حول دقة الافتراضات الخاصة بهم.

وقد تم تنفيذ الإعتراضات السابقة وأنتشر أسلوب الصندوق المفتوح واتبعته الكثير من نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، ووفقا لهذا الأسلوب تكون نسبة الأصول المتراكمة إلى الاحتياطي الرياضى أو الإكتواري للمؤمن عليهم الموجودين في تاريخ معين أقل

من الواحد الصحيح وبالتالي تكون تغطية الإلتزامات جزئية ونعتبر بصدد تمويل جزئي وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح الذي يتفق مع المفهوم الأكتواري الثاني لقدرة التأمين على الوفاء بالتزاماته.

وطالما أمكن قبول درجة تمويل أقل من ١٠٠% فإننا يمكن أن نذهب بعيدا إلى الصندوق الذي يدار وفقا لأسلوب الموازنة والذي تثار بشأنه ذات الاعتراضات التي رأيناها بالنسبة لأسلوب الصندوق المفتوح ولكن بصورة أكثر حدة ويمكن أيضا إعتبار أسلوب الموازنة أسلوبا متفقا مع المفهوم الأكتواري الثاني المشار اليه بعاليه طالما أن جدول الإشتراكات يتجه للإرتفاع في المستقبل بحيث يتناسب تماما مع تقديرات النفقات سنة وراء الأخرى.

وبالطبع فإنه أيا كان أسلوب التمويل فلا بد من إجراء تحليل إكتواري وتقديرات دقيقة لنفقات التأمين وعناصر تحديد مزاياه طويلة الأجل.

ثانيا: دور الإكتواري في تحديد أسلوب التمويل الملائم:

ان دراسة وجهات النظر المختلفة حول أساليب التمويل تقودنا الى أن الرغبة في تراكم الأموال من عدمه تعتبر من اهم المشاكل التي تواجه نظم المعاشات والتي يتعين بحثها من جوانب عديدة.

إن تراكم الأموال يعتبر من الأمور الطبيعية بل والحتمية- في الغالب - عند بداية إنشاء صندوق التأمين فستكون المعاشات عندئذ قليلة، إن لم تكن منعدمة خاصة إذا لم تراعى مدد الخدمة السابقة مما لانحتاج معه سوى لمعدل إشتراكات منخفض جدا، إلا أن مختلف أساليب التمويل تنتهي إلى أهمية تحديده عند مستوى مرتفع نسبيا لتجنب إرتفاعا كبيرا فيه في المستقبل أو لمراعاة مدد الخدمة السابقة جزئيا - كما هو الغالب - ومن هنا تتراكم الإحتياجات في السنوات الأولى لبدء

العمل بالصندوق دون أن يربط ذلك بفلسفة نظرية معينة تميل نحو اتباع أسلوب معين للتمويل بل تملئها الضرورات العملية.

على انه بعد سنوات اخرى تكون فيها بعض الإحتياطات قد تراكمت بدرجة ملحوظة يثور التساؤل حوال ما اذا كان من المرغوب فيه تشجيع استمرار تراكمها أم الحد منه وهو أمر يرتبط بالظروف السائدة عندئذ أكثر من ارتباطه بفلسفة معينة للخبراء الاكثوريين والاحصائيين.

وفى هذا الشأن فان الإكتوارى يتخصص فى حساب التقديرات الإكتوارية لمزايا صندوق التأمين وموارده وقد يضطر لابداء رأيه فى مدى مناسبة تراكم الإحتياطات وقد ترجح توصياته فى هذا الشأن أسلوبا عن آخر إلا أن من الضرورى مراعاة الإعتبارات المرتبطة بالاقتصاد القومى والايولوجيات الإجتماعية بل والسياسية.

وهكذا فان اتباع أسلوب معين للتمويل يتوقف على الإعتبارات الإكتوارية مع مراعاة العديد من الإعتبارات الأخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: المبررات النظرية والعملية لأساليب التمويل الجزئى والموازنة:

أدت مشكلة نمو نظم المعاشات إلى إهتمام الكثير من الخبراء بأسلوب تمويلها حيث دارت المناقشات حول البديلين التقليديين الموازنة والتمويل الكامل.. وقد حان الوقت لتأكيد تصالح الإكتوريين على ما يعرف بالأساليب المشتركة.. وإذا كان من الواجب إدارة صندوق المعاش ذو المجال المحدود وفقا لأسلوب التمويل الكامل فيجب ألا ننسى على الإطلاق قيام نظام معاشى قومى وفقا لأسلوب الموازنة الصرف نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود الذي يعتبر العدو الرئيسى للتمويل الكامل والذي أصبح من الظواهر التقليدية فى أغلب الدول وتم أحيانا بصورة فجائية.

•• وإذا كان لاستخدام أسلوب التمويل الكامل فى بعض النظم القومية مبرراته النفسية أو الاجتماعية فقد أوضحت خبرة السنوات

الآخيرة أنه لا يجب تغافل نقطة الضعف الملموسة في هذا الأسلوب المتمثلة في صعوبة المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات التي يجب استخدامها للحصول على الفوائد.

ومن هنا ننتهي إلى ملاءمة أساليب التمويل المختلطة بالنسبة إلى نظم المعاشات ذات المجال العام وذلك بالقدر الذي تتلائم معه كمية الاحتياطيات المتركمة مع الظروف الاقتصادية القومية ويتحقق الضمان الفعلي لقيمتها.

ومن ناحية أخرى فإن من الضروري ارتباط نظم المعاشات بمستويات الدخل السائدة سواء من حيث مستوى الاشتراكات أو مستوى المزايا حتى ولو لم تتناسب الاشتراكات أو المزايا مع الدخل، باعتبار أنه لا يمكن مقابلة نفقات المزايا إلا من خلال اشتراكات ذات مستوى يرتبط بقدرة الاقتصاد القومي ككل سواء تمثلت مصادر هذه الاشتراكات في العمال أو صاحب الأعمال أو كليهما وسواء ساهمت الدولة في التمويل أم لا.

ويؤثر مجال تطبيق التأمين في اختيار أسلوب التمويل الملائم إذ يجب أن تؤدي الفائدة على الاحتياطيات قطاعات أخرى من المجتمع، غير التي يسرى في شأنها التأمين، وذلك حتى يمكن أن يخفف العبء فعلا عن عاتق مصادر التأمين، ولذا فإنه يمكن لنظم التأمين ذات المجال المحدود تجميع احتياطيات أكبر، لكل مؤمن عليه، من تلك التي تمتد إلى الغالبية العظمى من الشعب.

وقد مولت نظم التأمين الاجتماعي الأولى والتي تتناسب معاشاتها مع الأجور ومدة التأمين وفقا لأسلوب التمويل الكامل على أن هذه النظم كانت محدودة المجال ولم تستلزم بالتالي إعانات كبيرة من السلطات العامة فقد كان من المتوقع ارتفاع نفقاتها سريعا مع الزيادة في عدد ذوى المعاشات وفي متوسط معاشاتهم ولم تكن احتياطياتها الأكتوارية قد حققت تراكما يعتد به كما لم يكن استثمارها معرضا لخطر الخسائر الرأسمالية بينما كان العائد كافيا في ذات الوقت للعمل على إثبات معدلات الاشتراكات باعتباره أمرا ضروريا لتجنب إتهام التأمين الاجتماعي بحدوث ارتباكات أو ارتفاع في تكاليف الانتاج طالما كانت هذه التكاليف ثابتة.

وقد تغيرت كافة تلك الظروف - أو كادت - في نظم التأمين الإجتماعى ذات المجال القومى أو التغطية الإجبارية لكافة ذوى الأجر، خاصة إذا ما كانت مزايها موحدة أو متناسبة فى حدود ضيقة مع الإشتراكات المدفوعة ومدة الإشتراك فى التأمين وحيث يصبح عدد أصحاب المعاشات، عندما يرتبط استحقاقها بمدة مؤهلة قصيرة نسبيا، ثابتا فى خلال سنوات قليلة نسبيا ولا تتزايد نفقات التأمين بعد ذلك إلا بمعدلات معقولة وهذه كلها ظروف يمكن معها اتباع أسلوب الموازنة خاصة إذا ما لوحظ أن التقدم فى الكفاية الإنتاجية للصناعة يرفع عن الأجيال المستقبلية عبء الوفاء بإشتراكات مرتفعة الى حد ما.

وحتى إذا ما كان من المتوقع ارتفاع المعدل المتوسط للمزايا مع مرور الوقت فان تمويل نظام تأمينى يغطى الغالبية العظمى من الشعب العامل وفقا لأسلوب التمويل الكامل قد يودى بطريقة دائرية الى اتباع أسلوب الموازنة، وذلك اذا ما استثمرت نسبة كبيرة من الاحتياطيات الاكتوارية فى سندات حكومية تؤدى فائدتها بالضرورة من الضرائب وبالتالي تتماثل مع إعانات الدولة التى تعتبر من الملامح المألوفة فى تمويل تأمين المعاش الإجتماعى.

ونتيجة للحقائق السابقة وخاصة انخفاض القوة الشرائية للنقود فان معظم نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ذات المجال القومى تتبع أسلوب الموازنة وحلت إعانات الدولة أو ضمانها لآى عجز، محل الإحتياطيات الرياضية.

ويمكن تأكيد تزايد عدد صناديق المعاشات التى تدار وفقا لأسلوب الموازنة أو اساليب التمويل الجزئى فى السنوات الحديثة وفى كافة دول العالم تقريبا لسبب رئيسى يتمثل فى انخفاض القوة الشرائية للنقود الذى حدث فى الماضى ويخشى إستمراره أو حدوثه فى المستقبل، إذ وجدت العديد من الصناديق غالبا بعد نهاية أى حرب أن القيمة الحقيقية لأصولها المتراكمة قد أنخفضت الى المدى الذى أدى الى انخفاض درجة التمويل الكامل والتحول الى التمويل الجزئى بل والموازنة.

وبيان ذلك أن انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي ارتفاع الأسعار يؤدي الى عدة نتائج تتداعى كما يلي:

١- ارتفاع مستوى الأجور وبالتالي حسيلة الإشتراكات مما يتيح الظروف المناسبة للاستجابة الى الحاجة المتزايدة لملاءمة المعاشات.
٢- اذا تحملت الصناديق التامينيه اعباء ملاءمة المعاشات مع الأسعار والأجور فان معنى ذلك ارتفاع الإحتياطيات الرياضية الى حد كبير.

٣- طالما كانت الإحتياطيات المتراكمة مستثمرة في أصول ذات إسمية ثابتة وهو الغالب حيث تستثمر عادة في سندات حكومية، فان قيمتها لا تساير القيمة المقابلة في الإحتياطي الرياضي.

٤- يؤدي ذلك في النهاية الى انخفاض درجة التمويل بدرجات متفاوتة وقد تصل الى الصفر في بعض الأحيان.

وعادة ما ينشأ الوضع المتقدم في نهاية فترات الاضطرابات الاقتصادية، غالباً بعد الحروب حيث لا تكون الظروف مناسبة لقيام الصندوق باتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لاعادة مستوى توازنه المالي كرفع معدل الإشتراكات او تخفيض المزايا ويجد بالتالي نفسه وقد اتبع على غير ارادته أسلوب الموازنة نتيجة لاعتبارات اقتصادية لا دخل فيها وليس من المتوقع أمامه، في المستقبل القريب أن تتاح له الوسيلة للتخلي عن هذا الأسلوب الجديد.

ولقد أدت الحقائق السابقة الى الشك في جدوى مبدأ التغطية الكاملة للإلتزامات فما فائدة الأصول المتراكمة وفقاً لهذا المبدأ إذا كانت قيمتها الفعلية وعائد استثمارها يتجهان للتناقص عند الاستحقاق الفعلي للمزايا.

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يضر بالدائن صاحب الحق المتفق عليه بقيمة إسمية رقمية وبالتالي فهو يضر بذوى المعاشات والمؤمن عليهم ممن سبق لهم أداء إشتراكات قبل انخفاض القوة الشرائية للنقود.

والى جانب ذلك فهناك احتمال تناقص قيمة الأموال المتراكمة أو تلاشيها أما نتيجة لخطر الهبوط المتوقع في قيمتها أو نتيجة لخطر

الانخفاض المستمر فى قيمة العملة ويندر أن يتلافى صندوق المعاش
الخطرين معا.

رابعاً: مشاكل نظم المعاشات فى ضوء التغيرات الاقتصادية:

تحتل هذه المشاكل إهتمام خبراء التأمينات الإجتماعية حيث
يبحثون العلاقة بين نظم المعاشات والتطور الاقتصادى، وعلى وجه
الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود
ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن فإن لنمو نظام التأمين أثره الكبير على الاقتصاد
القومى الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة
توزيع الدخل التى يهتم بها التأمين الإجتماعى وذلك فضلا عن كون
الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل
الاقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور
وبالتالى بالاقتصاد القومى بوجه عام ولنا أن نلاحظ تأثير هيكل العمالة
بالنمو الاقتصادى فيزيد ذوى المرتبات نسبيا عن ذوى الأجور مع
انتشار الآلية وحركة التصنيع مما ينعكس أثره على إتجاهات الأجور
التى يلاحظ تناسبها الطردى مع الأعمار بالنسبة لذوى المرتبات فى
حين تبلغ أعلى مستوى لها فى الحلقة الخامسة من العمر بالنسبة لذوى
الأجور ولذلك بالطبع أثره على الإشتراكات والمعاشات المتناسبة مع
الأجور.

ومن أهم صور تأثر نظم المعاشات بالأحوال الاقتصادية ما يودى
اليه انخفاض القوة الشرائية للنقود وهو الامر السائد فى عالمنا
المعاصر، من انخفاض فى القيمة الحقيقية للمعاشات حيث تثور أماننا
مشكلة المحافظة على هذه القيمة حتى تفى باغراضها الإجتماعية
والاقتصادية.

وهكذا فإنه طالما تسعى الدول المختلفة لتطوير اقتصادها القومى
ورفع مستوى المعيشة بوجه عام وطالما تتجه الاسعار والاجور

والإنتاجية للارتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعي ذات الاتجاه ليس فقط تحقيقا لاعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة اقتصادية.

وإذا كانت المعاشات الجديدة متناسبة مع الأجر الأخير أومع متوسط الأجر في عدد محدود من السنوات السابقة على انتهاء الخدمة، تساير مستوى الأجور السائد وقت تقريرها مسايرة كاملة أو جزئية، فلنا أن نلاحظ أنه بافتراض ارتفاع الأجور بمعدل ٣% سنويا فإنها ستتضاعف في فترة تزيد قليلا عن العشرين عاما وعندئذ فإن المعاش الذي حدد في بداية هذه الفترة لن يمثل سوى ٥٠% من معاش جديد حدد في نهايتها لذات المهنة، ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان للشخص الذي حصل على معاشه منذ سنوات عديدة الحق في التمتع بمستوى معيشة يتزايد مع ارتفاع نفقات المعيشة.

هذا وهناك من يرى أنه إذا ما أمكن ترتيب الوظائف هرميا أو على الأقل تحديد المرتبات وفقا لفئات ودرجات معينة فإنه يمكن ملائمة المعاشات الجارية بأسلوب بسيط ويحقق أفضل ضمان لذوى المعاشات وبشكل فوري ومؤثر وذلك بربط المعاشات وفقا لمدة الإشتراك والأجر المقابل للوظيفة أو للدرجة بحيث يتحدد في النهاية بنسبة مئوية من هذا الأجر الذي يؤدي فعلا للموجودين بالخدمة بذات الوظيفة أو الدرجة بغض النظر عن الأجر الذي كان يحصل عليه صاحب المعاش عند إنتهاء خدمته.

وأخيرا فإن تعديل المعاشات الجارية قد يتم من خلال تقرير مبدأ التعديل دون تحديد الأحكام المتعلقة بمداها أو الإجراءات التي تتبع لتنفيذه وبالتالي يصدر التعديل بمقتضى تشريع خاص وفقا للظروف السائدة ومن هنا يسمى بالتعديل التجريبي أو الاختياري، وقد يتضمن نظام التأمين الإجتماعي القواعد والإجراءات التي يتم على أساسها التعديل ومدى دوريته وقد يتم التعديل بصورة تلقائية وفقا لأسس محددة مسبقا وبشكل دورى في فترات ترتبط بمعدلات التغير في الأرقام القياسية للأجور أو الأرقام القياسية لنفقات المعيشة.

خامسا: استخلاص أسلوب التمويل المناسب لملاءمة المعاشات مع التغيير فى مستويات الأجور:

لتحديد أسلوب التمويل المناسب فى ظل افتراض التطور والنمو الاقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة ما يعبر عنها بالايرادات والنفقات والاحتياطيات المتاحة فى نهاية السنة، فإذا ما زادت الإيرادات عن النفقات رحلت الزيادة الى الاحتياطى وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الاحتياطى.

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور... وأن مستوى النفقات، على عكس الإشتراكات لا يتأثر بأسلوب التمويل فإن مشكلة ملاءمة المعاشات مع مستوى الأجور إنما تتور، فى المقام الأول، بالنسبة للاحتياطيات التى يتعين تزايدها بذات نسبة زيادة الإيرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا فإن الأسلوب الملائم لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى يتمثل فى أسلوب الموازنة مع احتياطى صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الاحتياطيات.

وفى ذات الاتجاه فإنه طالما يتعذر التنبؤ بدقة باتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور بحيث تظل احتمالات التغيير فى هذا الشأن دائما قائمة فإنه يتعين اتباع أسلوب التمويل الملائم لمقابلة كل ما يستجد من تغييرات.

ونظرا لان التأمين الإجتماعى الاجبارى يسمح بالاحتياطيات السلبية ويتعين ألا تزيد اشتراكاته عن قدرة مصادرها وان مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الاحتياطيات أقل فإن كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة والاننشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد اضافية لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات وهى مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء اقتراح

البعض جمع احتياطات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطور الاقتصادى الدولى، ولو جزئياً، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة.

وهكذا يتعين علينا دراسة التخلص من أسلوب التمويل الكامل لعدم مرونته فى مجال ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية.

ولعل من المفيد أن نأتى فى الفقرات التالية إلى الآتى:

١- يرجع إتباع أسلوب التمويل الكامل إلى مناسبته للصناديق المغلقة التى لا نضمن تجدد عضويتها مما يستدعى ضرورة توافر احتياطات رياضية لكل من المعاشات الجارية والمستقبلية حتى يمكن الوفاء بها عند استحقاقها.

ولما كانت نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ليست بأية حال نظاماً مغلقة فإنه من غير الضرورى على الإطلاق أن تهتم بتكوين احتياطات رياضية بالمفهوم التقليدى لهذه العبارة ذلك أنه إذا ما تطور الاقتصاد القومى وكان من الضرورى عندئذ ملائمة المعاشات فإن تراكم الاحتياطات يستلزم تحقيق عائد استثمار مرتفع جداً، كما تنشأ الحاجة إلى رفع الإشتراكات.

٢- وعلى العكس من ذلك أسلوب الموازنة فهو الأسلوب اللصيق والطبيعى للصناديق المفتوحة التى من المؤكد فيها تجديد العضوية، كما أنه الأسلوب الأفضل لملائمة المعاشات مع التغير فى الظروف الاقتصادية إذ يمكن فى ظلّه المحافظة على معدل الإشتراكات المحددة خلال فترات الاستقرار الاقتصادى حتى مع ملائمة كافة المعاشات مع تغيرات اقتصادية عالمية على أنه نظراً لتأثر هذا الأسلوب بالتغير فى حجم العضوية، مما ينعكس على معدل الإشتراكات فإنه يتعين مصاحبته بصندوق تعويضى يجعله فى حقيقة الأمر أقرب للأساليب المختلفة.

٣- وتفهم أساليب التمويل المختلفة وفقاً لفكرة الصناديق المفتوحة التى تفترض التجدد المستمر للعضوية والصورة النموذجية هنا تلك الخاصة بموازنة قيم المعاشات حيث تتكون الاحتياطات الرياضية المناسبة للمعاشات الجارية فقط وفى هذه الصورة يمكن

ملاءمة المعاشات الجارية موارد إضافية، وعلى أى حال فهناك صور عديدة لأساليب التمويل المختلطة وفقا لدرجة التمويل أى لحجم الإحتياطات الرياضية التى يتم تكوينها وبالطبع تتأثر معدلات الإشتراكات اللازمة لملاءمة المعاشات الجارية والجديدة وفقا لدرجة التمويل.

٤- ولذا فإن أفضل وسائل التمويل فى ظل النمو الإقتصادى يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات ملحقا به صندوق للتوازن يعادل ثلث الإحتياطي الرياضى للمعاشات الجارية وبذلك يمكن مسايرة المعاشات الجديدة والى حد كبير المعاشات الجارية للتغيرات العامة فى الأجور دون زيادة فى معدلات الإشتراكات والإحتياطي المقترح هنا وظيفة تعويضية لمقابلة التغيرات المؤقتة فى الفروض المستخدمة كما أنه يتم استثماره والحصول على عائد مناسب.

... هذا وقد إفترضنا، ضمنا فيما ذهبنا إليه عدم إمكان حل مشكلة إعادة تقييم الإستثمارات وعاندها مع التغيرات الإقتصادية بصورة مستثمرة ذلك أن النجاح فى هذا المجال أمر نادر عمليا وإذا حدث فأنما يكون ذلك بوسائل صناعية.

وفى النهاية فإن خبرة الدول المختلفة توضح أن تلك التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما اتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة ولا يمكن ارجاع ذلك إلى مجرد الصدفة فقد أوضحت نظم هذه الدول سلامة إستراتيجيتها التمويلية لملاءمة المعاشات.

وهكذا يتبع أسلوب الموازنة لملاءمة المعاشات بصناديق التأمين الإجتماعى حيث يفترض استمرارها وضمنا تجديد عضويتها بجيل وراء آخر من المشتركين وحيث لا يتوقع انخفاض العضوية أو حجم الأجور لأقل من مستوى أدنى معين.

الخلاصة:

أصبح الانخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والارتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتم بالنسبة لبعضها بكثير من الحدة.

ولذا فقد اهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والاحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الاقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الاجور.

وفى هذا الشأن فإن الاعترافات الإجتماعية والإقتصادية، فضلا عن اعتبارات العدالة تدعو الى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور بحيث يمكن اعتبار مشكلة ملائمة المعاشات مع التغيرات العامة فى الامور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات.

وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الاجور، وهو ما يستلزمه النمو الاقتصادى، وأن مستوى النفقات لا يتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الاشتراكات فإن مشكلة تمويل نفقات ملائمة المعاشات مع مستويات الاجور انما تثور فى المقام الاول بالنسبة الى اساليب التمويل وما قد تؤدى اليه من تراكم احتياطات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا استخلص ان من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى اتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو احتياطي محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الاحتياطي الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية) وذلك باعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى المشار اليها.

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الاحتياطات بدرجة أكبر نسبيا وأن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الاحتياطات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال.

وبيان ذلك أنه فى ظل أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق فإن التوازن المالى لنظام التأمين يتم من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الاشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم ومن هنا تبدأ فور سريان النظام عملية تراكم للاحتياطات الرياضية التى تتكون لكل من المعاشات الجارية والمعاشات الجديدة ويتم استثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل تلك المعاشات.

ونتيجة لذلك فإن ملاءمة المعاشات فى ظل أسلوب التمويل الكامل تستلزم المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطات المتراكمة مع السعى الى رفع معدل الإشتراكات الذى لا يتميز عندئذ بالثبات فضلا عن تأثره بصعوبة التنبؤ بدقة باتجاهات الاجور فى المستقبل.

وهنا فطالما نضمن استمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الاجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى التى يفترض استمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسباً على الاطلاق فى ظل التطور والنمو الاقتصادى ويتمثل الاختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

أما عن أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض استمراره وبالتالي يكون تراكم الاحتياطات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة الى تعديل معدل الاشتراكات مع ملاءمة المعاشات

الجديدة وفقا لمستويات الاجور وان كان ذلك مطلوباً لملاءمة المعاشات الجارية.

وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيير في مستويات الاجور حيث يتحقق التوازن المالى في السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم في كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين في ذات السنة وهذه هي الموازنة البحتة.

وتؤكد جدية استخدام الأسلوب المستخلص اذا ما تفهمنا أنه يفترض فضلاً عن استمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته، نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالي انضمام اجيالاً جديدة صغيرة العمر، كما يفترض النمو الاقتصادى واتجاه مستويات الاجور الى الارتفاع وذلك كله مع مراعاة بلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات الى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال احتياطية متاحة.

على انه نظراً للحاجة الى انشاء صندوق تعويضى صغير نسبياً لمواجهة التغيرات المؤقتة فى حالة الانخفاض المؤقت فى حجم الاجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات حيث تزيد فترة التوازن المالى الى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب الى أساليب التمويل الجزئى.

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية إنما أتبعَت أساليب تمويل قريبة جداً من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص فى هذا المبحث.